

غير مشروط، وتحافظ على الظهور كحركة إسلامية ديمقراطية وطنية مسالمة، كما تركز في خطابها على إعادة الأمن والاستقرار إلى الجزائر وعلى حماية حقوق الإنسان وكرامة المواطن.

وفي تقييمهم للحركة يعتقد الملاحظون أن خطابها يميل إلى النخبة باستنارة هذه الحركة عن غيرها من الحركات الإسلامية الجزائرية الأخرى، وأنها منذ البدء كانت ترفض المصطلحات التي تعتبر السلطة عسكرية قمعية تفتقر إلى الشرعية الدستورية، أو إسقاط السلطة بالحسم العسكري أو تعديلها بالقوة الثورية، ومنذ نشأتها استطاعت الإفلات من أسر التداول العضوي لهذه المصطلحات التي كانت شائعة في جو المعارضة آنذاك، إلا أن الحركة لها تباين في الرأي داخل إطارها - وهذا دليل صحة وحياء - فهناك تيار محافظ يعتمد على الحذر الشديد من مبادرات السلطة ويتعامل معها على هذا الأساس، وآخر يحاول

الاستفادة من كل المبادرات الإيجابية لا سيما التي أتاحتها السلطة للحركة، فالمنهج السياسي للحركة منذ نشأتها يتجه نحو المرونة في تصحيح الأوضاع وفق ثلاث قواعد: المشاركة، والمرحلية، والواقعية.

ولقد تمكنت الحركة التي يرأسها الشيخ محفوظ نحناح بقياداته من تحقيق مكاسب سياسية كبيرة، فاحتل المرتبة الثانية في الانتخابات الرئاسية حيث كان أحد المرشحين الأربعة (زرّوال، وسعيد سعدي، ونور الدين بوكروج)، وحصل على أكثر من ثلاثة ملايين صوت حسب النتائج الرسمية المعلنة في العام ١٩٩٥، وتعتبر هذه الانتخابات أول انتخاب شارك فيه الإسلاميون في العالم الإسلامي بمرشح يحمل هذا التوجه، لكنه منع من الترشيح مرة ثانية للانتخابات الرئاسية التي جرت عام ١٩٩٩ بحجة أنه لم يكن أحد مجاهدي حرب التحرير، حيث إن امتلاك "الشرعية الثورية"

شروط قانوني للترشيح لانتخابات الرئاسة في الجزائر (وهو ما يعني استحالة ترشح من هم دون الستين سنة لرئاسة الجمهورية)، ولم يمنعه ذلك من مساندة ترشيح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في تلك الانتخابات.

كما حصلت الحركة على المرتبة الثانية في الانتخابات البرلمانية بمجموع ٧٠ نائباً، والمرتبة الثالثة في الانتخابات المحلية وشاركت بحقائب وزارية عديدة في حكومات مختلفة.

توجهاته وآراؤه

من أهم توجهاته السياسية ومعتقداته الفكرية التي يجاهر بها، ويدافع عنها بقوة: الشورى، والديمقراطية،

والتطور، والتسامح، والتعددية، والتداول السلمي للسلطة، وتوسيع قاعدة الحكم، والتعايش مع الآخر، وأهمية حوار الحضارات، واحترام حقوق الإنسان، ومشاركة المرأة في مجالات الحياة المختلفة التي تتناسب مع طبيعتها، واحترام حقوق الأقليات، واحترام الحريات الشخصية والأساسية، وتقوية أواصر العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ويؤكد الشيخ نحناح دائماً على أهمية التداول السلمي للسلطة، وعلى الوسطية والاعتدال ونبذ العنف والتطرف والغلو في الدين. وهو يدعو دائماً إلى ضرورة تغليب المصلحة الوطنية على المصلحة الحزبية والشخصية، ويرى أن المشاركة في قاعدة الحكم أولى من الروح الانسحابية أو المعارضة الراديكالية، وقد بينت الأحداث صدقية هذا الاختيار.

وكان -رحمه الله- يطالب حكّام العرب والمسلمين بأمر إصلاحية عديدة أهمها:

- تجسيد المتفق عليه في المواثيق التي تفرض حماية الأمن القومي من خلال معاهدات الدفاع المشترك، الذي لا يقبل العدوان على أية دولة عربية أو إسلامية من أي مكان، والإعلان عن حالة الاستنفار العام فيما إذا مس أي بلد عربي أو إسلامي في المنطقة.

- إعادة تشكيل قوة عربية رادعة قادرة على التحرك السريع لا تهديد فيها لدول الجوار، أو تحضيراً لتفتيت الوحدة الوطنية لأي بلد كان، والمساواة إلى حلّ المشاكل العالقة المعرّقة لذلك.

- وقف النهب المبرمج لشروات شعوبنا، والمعاقبة العلنية للمتورطين في الفساد المالي والسلطوي والاستبعاد الفوري لهذه العناصر أفراداً أو أحزاباً أو جماعات.

- الكفّ الفوري عن سياسة مصادمة ثوابت وقيم مجتمعنا العربي الإسلامي، وتقليم أظافر العابثين والمنهزمين حضارياً، المتقوقين في مفاصل السلطة والثروة والإعلام.

- الشروع في تقديم إعلام هادف وطنياً وقومياً بطريقة عقلانية ومشرّفة لديننا وقيمنا وخصائصنا.

- وقف الحملات الإعلامية التي جعلت الإرهاب حجّة لضرب الإسلام نفسه وتشويه التدين والتدينين.

- التعهّد ببداية تشييب أنظمة الحكم ديمقراطياً في بلادنا العربية، وتوفير الأجواء للمثقفين والعلماء وذوي السمعة الحسنة، ليكونوا في مركز التوجيه وصناعة القرار. ■



الشيخ نحناح عارض العنف